١٢ ـ **يرجو** من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تولي اهتماماً أكبر للتمثيل المحلي المناسب والتنسيق القطاعي ؛

١٣ ـ **يحث** المانحين القادرين على ذلك ، على دعم الخطط أو البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً بالتزامات لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها وتكون قابلة للرصد ، وكذلك بالحرص على أن يكون الصرف منها في الوقت المناسب ؛

١٤ ـ **يطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع كل بلد من أقل البلدان نمواً ، تحت رعاية المنسق المقيم ، وفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٢٤ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

١٥ ـ **يؤكد من جديد** الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير التي تدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى أن يكفل ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية ، والوكالات القيادية لأفرقة المعونة ، التعبئة والتنسيق الكاملين على مستوى الأمانات لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها من أجل تنفيذ ومتابعة البرنامج ؛

١٦ ـ **يحث** المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على الاستجابة استجابة بناءة لطلبات حكومات البلدان المضيفة القيام بدور تنسيقي أشمل في الحالات الملائمة ؛

١٧ ـ **يرجو** من المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف :

(أ) أن تكفل الخلوص من الاجتماعات الاستعراضية بنتيجة تضمن تيسير زيادة تدفق المساعدة الخارجية من خلال أمور منها تحسين التفاهم وإجراء حوار صريح بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية ؛

(ب) أن تنسّق شروط وإجراءات المانحين إلى أقصى حدّ ممكن بغية التوصل إلى نهج منسق يفضي إلى تنفيذ البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً .

٢٠٦/٤٠ ـ نظام الإنسانية الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٢٢٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٧٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ المعنونين « نظام الإنسانية الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية » ، وكذلك إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نظره في هذه المسألة[١١٨] ، ومقرر المجلس ١٧١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١١٩] ، المتضمن ردود الحكومات المتعلقة بالمسألة ،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن المسألة في اللجنة الثانية[١٢٠] ،

١ ـ **ترجو** من الدول الأعضاء أن تقدم تعليقات ومقترحات إضافية عن هذه المسألة إلى الأمين العام ؛

٢ ـ **تقرر** أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين على أساس تقرير للأمين العام آخذة في الاعتبار الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢٠٧/٤٠ ـ الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٥٠٨ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الذي بدأت بموجبه الأعمال التحليلية المتعلقة بالقيام ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، بدراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي قررت بموجبه ، ضمن جملة أمور ، أن ينقح المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ويستكمل ،

---

(١١٨) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣** (A/38/3) ، الفصل الثاني ، الفقرات ٦١ ـ ٦٤ .

(١١٩) A/40/591 .

(١٢٠) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، اللجنة الثانية** ، الجلستان ٢٤ و ٣٠ ؛ والمرجع نفسه ، **اللجنة الثانية ، كراس الدورة** ، التصويب .

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، الذي قررت بموجبه ، في جملة أمور ، إجراء دراسات تحليلية وتركيبية متعمقة مشتركة بين القطاعات لقضايا التنمية وتعيين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في الظهور ، والتي تكون موضع الاهتمام الدولي ، وتوجيه عناية الحكومات إليها ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى الاستجابة الفعّالة وفي الوقت المناسب للمشاكل الاقتصادية الدولية غير المتوقعة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن سنة ١٩٨٥ توافق الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة وأن تنفيذ المادة ٥٥ من الميثاق سوف يساهم في إيجاد الظروف المؤدية إلى تحقيق النمو المنتظم والاستقرار والرفاهة اللازمة لإقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن صيانة السلم والأمن ، وتشجيع نزع السلاح ، والثقة المتبادلة ، وتعزيز التعاون الدولي أمور من شأنها أن تساهم في تحسين المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل في جميع البلدان ،

وإذ يساورها القلق لأن معدلات النمو المنخفضة ستكون لها آثار خطيرة على الاقتصاد العالمي ، وخاصة على البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن افريقيا هي القارة الوحيدة التي انخفضت فيها مستويات المعيشة على مدى العقد الماضي ، وأن النمو الاقتصادي الحقيقي بالنسبة للفرد سيبقى ، وفقاً لما تؤكده التوقعات ، قريباً من الصفر أو سيكون سلبياً ، في المتوسط ، حتى سنة ٢٠٠٠ ، ما لم يتخذ إجراء حاسم ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المناظير الطويلة الأجل في توفير قوة دفع للسياسات وعمليات صنع القرارات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي على النطاق الوطني والإقليمي والعالمي ،

١ ـ **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن المنظور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠[١٢١] ؛

٢ ـ **تقرر** ، رهناً باستعراض التقرير التالي في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، مواصلة تقديم تقارير عن المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، ينبغي إعدادها بحيث تسهم في تحديد المجالات المحتملة للمشاكل والقضايا الخطيرة في الاقتصاد العالمي :

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يولي ، لدى إعداده للتقرير ، اهتماماً خاصاً للأثر الذي يلحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للاتجاهات والتغيرات المنتظرة في مجالات منها التجارة الدولية ، والتدفقات المالية ومشاكل الديون ، بما في ذلك التدفق الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، والتغير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وتكوين رؤوس الأموال وأنماط الاستثمار ، وتنمية الموارد البشرية ، وتوزيع الموارد العامة على الأغراض الإنمائية والأغراض غير الإنمائية ، والمسائل البيئية ، والتعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين البلدان النامية ، والآثار المترتبة على مختلف السياسات الاقتصادية والإنمائية ، والمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً ، والحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ؛

٤ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين العام ، أن يأخذ في اعتباره ، عند إعداد التقرير ، التحليلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي توجه اهتماماً خاصاً إلى آليات وأشكال التعاون الاقتصادي الدولي الرامية إلى تيسير إجراء تكيف هيكلي داخل الاقتصاد العالمي من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٥ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يقوم ، إذا لزم الأمر ، بعقد اجتماع لفريق من الخبراء ، يعملون بصفتهم الشخصية ، لتوضيح عناصر التقرير المحددة أعلاه ، وتدعو لجنة التخطيط الإنمائي إلى استعراض التقدم المحرز في إعداد التقرير ؛

٦ ـ **تطلب** إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة ، ومن بينها فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، أن تسهم ، كل في مجال اختصاصها ، في إعداد التقرير ؛

٧ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين بنداً بعنوان « الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية » ، وترجو من الأمين العام أن يقدم إليها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً في تلك الدورة عن المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، مع آراء وتوصيات لجنة التخطيط الإنمائي .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

---

(١٢١) A/40/519 .